الميزان العسكري وانعكاساته على احتمالات التسوية

طلعت أحمد مسلّم

يسلم أغلب الباحثين والمشتغلين بالشؤون السياسية والأمن القومي والمهتمين بها بأن الموقف السياسي في اية لحظة، او اية منطقة، ما هو إلا انعكاس لموازين القوى المتفاعلة مع هذا الموقف، والفاعلة فيه؛ إذ انه ليس إلا نتيجة لاصطدام المصالح والارادات المتداخلة، وان موازين القوى هي العامل المرجح لارادة ما عن غيرها، وبالتالي هي العامل الذي يحقق مصالح طرف على حساب طرف آخر. والموقف من الصراع العربي ـ الاسرائيلي لم يكن، في وقت من الأوقات، شاذاً عن هذه القاعدة. واذا كان من الممكن دائماً تقدير القوى التي يمكن، او يحتمل، أن تؤثر في الموقف تأثيراً كمياً وفقاً لمؤشرات المساحة الجغرافية، والتعداد السكاني، والناتج القومي العام، ومعدلات النمو السكاني والانتاجي، وحجم القوة العسكرية؛ فإنه من الصعب ـ بل يكاد يستحيل ـ تقدير مدى حقيقة دخول هذه العناصر، بالكامل، في تفاعلات الصراع[1]، ومدى فاعليتها فيه؛ كما يصعب تقدير العناصر المعنوية والروحية، والارادة القومية تقديراً كمياً.

لذا، فإن أغلب الباحثين يلجأون، أولاً، الى دراسة المؤشرات الرقمية، ثم يقدرون مدى حقيقة تداخلها في تفاعلات الموقف مستندين، في ذلك، اساساً، إلى مؤشرات تاريخية وموضوعية تقريبهم من الحقيقة، وإن كانت لا توصلهم إليها.

يتضح مما سبق أن القوى الفاعلة في الموقف السياسي لا تقتصر على القوى العسكرية بل تمتد الى الوضع الجيوستراتيجي، والقوة الاقتصادية، والسياسية، والدبلوماسية، والمعنوية، بما تعبر به عن واقع المجتمع.

إلا ان الواقع وتجارب التاريخ توضح أنه ما لم تتناسب قوى الأمة مع قوة عسكرية تحميها، وتفرض إرادتها، فان هذه القوى تتحول إلى مصادر للضعف ومطامع للقوى المضادة لها، وتؤدي إلى الفشل في إدارة الصراع، فتكون نتيجته عكس ما تهدف إليه الجماهير.

علاقة الميزان العسكري باحتمالات التسوية

تنحى الدور العسكري عن مكان الصدارة في إدارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي في